الله عليه وسلم قد اجزنا من اجرت يا ام هاني قال فان رده بطلان ثابت بن قيس بن شماس امن الزبير بن باطا يوم قريظة فلم يقتله فقتله رواه بن اسحق كذلك وهذا خالف ما تقدم عند قول المصنف وحل قتل راهب واجير وشيخ واعمى فليطرح ذلك والزبير بفتح الراي وكسر الباء تقدم وباطا موحدة بلا مد ولا هز وقوله والد عبد الرحمن بن الزبير قتل الزبير بن باطا يوم بني قريظة قبله الزبير بن العوام قال وكذا ان لم يقبل اي ولم يرد في الاصح لان الامان لا يعدو من احد الطرفين دون الاخر كغيره من العقود والثاني يكفي السكوت كان مبنى الباب على التوسعة وليست المسالة ذات وجهين كما اقتضته عبارة المصنف انما هو تردد للامام والترجيح محله والمنقول في المهذب وتعليق الشيخ ابراهيم المروزي وغيرهما الاكتفاء بالسكوت وهو ظاهر نص الام ومقتضى كلام العراقيين وغيرهم نعم يشترط مع السكوت ما يشعر بالرضى وهو الكف عن القتال كما صرح به الماوردي ومحل الخلاف اذا كان سكوته لا لجباوة ودهشة فان كان عن ذلك لم يبطل قطعا ليعرف بذلك فلو قال الكافر قبلت امانك فخذ حذرك مني فهو رد للامان قال وكفى اشارة مفهمة للقبول سواء اشار لها ناطق او اخرس لما تقدم عن عمر ولا فرق بينها وبين الاشارة بالطلاق والرجعة وسايرالعقود ان المقصود حقن الدم فكانت الاشارة كالعبارة واحترز بالمفهمة عن المجردة عن الافهام ولا يبعد ان الامان ثم محل اعتبار القول اذا لم يسبق منه استجاب فان تقدم كفى ولا يحتاج بعده الى قبول قطعا قال ويجب ان لا يزيد مدته على اربعة اشهر في قول يجوز ما لم يبلغ سنة لما سياتي في الهدنة ويوخذ منه انه لا يجوز التاييد من باب اولى ويجوز دون اربعة اشهر قطعا فلو زاد على الجايز بطل الزايد ولا يبطل في الباقي على الاصح خلافا لمن فرق بالصفقة هذا في الرجال اما النساء فلا يحتاج فيهن لتقييد بمدة كما نص عليه في الام فاذا اقمن سنة والاسلام لم يمنع ان الاربعة اشهر انما هي للرجال ومنعوا من السنة لما يترك الحرب والمراة ليست من اهله قال ولا يجوز امان يضر المسلمين كتجاسوس لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام فلو امنه لم ينفذ قال الامام وينبغي ان لا يستحق تمليع المامن كل دخول مثله حتى انه ينبغي ان يقتل والطليعة كالجاسوس والجاسوس صاحب سر الشر بخلاف الناموس فانه صاحب سر الخير كما يقال تجسس في الشر وتحسس في الخير بالمهملة قال وليس للامام نبذ الامان ان لم تخف خيانة لانه لازم من جهة المسلمين فان خافها نبذ كالهدنة واولا وهذا خلاف عقد الجزية فانه لا يرفعه الا اذا تحققت الخيانة وعبارة المصنف تفهم اختصاص النبذ بالامام وليس كذلك بل للمامون نبذه اذا ظهرت خيانته كما قاله البغوي قال

قال ولا يدخل في الامان ماله واهله بدار الحرب لان قاعدة الامان تحريم قتله واسترقاقه ومفاد اتلافه لا اهله وماله فيجوز اغتنامه هناك وسبي اولاده المخلفين وزعم في البسيط انه لا خلاف فيه قال وكذا ما معه مما لا منها في الاصح الا بشرط الفصول المقطوع عن العمور والثاني يدخل ما معه منها لاحتياجه الى ذلك نعم محل ما ياتي الذي لا يستغني عنها وما يستعمله من الالة التي لا بد له منها وما ينفقه في مدة امانه لضرورته الى ذلك فلو امنه على نفسه وماله فان كان ماله حاضرا صح وان كان غايبا لم يصح الامن الامام او من قام مقامه وافصاح المصنف بالتصحيح لم يسبق اليه المحرر فانه قال رجح منها المنع وكذلك غير في الشرح الصغير ولم ينقل الترجيح في الكبير الا عن الامام ووقع في المسالة اختلاف ترجيح الرافعي والمنصوص في الام في سير الواقدي الدخول من شرط وعليه جرى العراقيون والمراد بما معه في ايام الاسلام وان لم تكن اهله في حوزته والاولاد صغار ولم اسار زوجته فلا تدخل الا اذا صرح بها وكلام المصنف وغيره ان الذي معه لغير لا بد ان يدخل قطعا وليس كذلك فقد نص في الام على التسوية بين ما معه من ماله وما لغيره واذا صح الامان عصم من القتل والسبي فلو قتل كان الامام الوجه عندنا انه يضمن بما يضمن به الذمي قال والمسلم بدار الكفر ان امكنه اظهار دينه لكونه ذا عشيرة تحميه ولم يخف فتنة استحب له الهجرة لئلا يكثر سوادهم او يميل اليهم او يلد والده والا لم يجب لقدرته على اظهار دينه ولهذا بعث النبي صلى الله عليه وسلم عثمان يوم الحديبية الى مكة لقوة عشيرته ولانه تعالى لما اوجب على المستضعفين ذلك علل انها لا تجب على غيرهم وفي وجه تحرم الاقامة لعموم ما سياتي من الاحاديث ولانه مظهر دلل وان كفوا عنه ولا يامن اذاهم وقال الماوردي ان رجا ظهور الاسلام بمقامه فهو افضل وان قدر على الاعتزال والامتناع وجب ان يقيم لان موضعه دار اسلام فحرم ان يصيرها باعتزاله عنها دار حرب فان تساوى حاله في المقام والهجرة تخير بينهما والا فرق في وجوب الهجرة بين الرجل والمراة وان لم يجد محرما ولم تقدر على حاله الامن والظاهر انه مقيد بها قال والا وجبت ان اطاقتها وتحرم عليه الاقامة لقوله تعالى الذين توفاهم الملايكة ظالمي انفسهم الاية مع قوله صلى الله عليه وسلم لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها رواه ابو داود والنسائي وفي سنن ابي داود والنسائي والترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انا بريء من كل مسلم يقيم بين اظهر المشركين واما حديث بن عباس في الصحيحين لا هجرة بعد الفتح لكن جهاد ونية فمعناه فتوى لا هجرة كاملة الفضل كالتي كانت قبل الفتح والثاني

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)